الأمم المتحدة

A/RES/65/152

Distr.: General
16 February 2011

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون
البند ٢٠ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/65/436/Add.1*)]

٦٥/١٥٢ - تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٥/١٩٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/٢٢٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٧/٢٥٣ و ٥٧/٢٧٠ ألف المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ وقرارها ٦٤/٢٣٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وسائر القرارات السابقة المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[١] وجدول أعمال القرن ٢١[٢] وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٣] وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[٤] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار دإ - ١٩/٢، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

الرجاء إعادة الاستعمال

للتنفيذ‘‘)[٥] وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٦] وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[٧] والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية[٨]،

وإذ تشير كذلك إلى برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[٩] والإعلان والتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[١٠] والمبادرات المتخذة لتنفيذه في المستقبل واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[١١] والوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[١٢]،

وإذ تعيد تأكيد الالتزام بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، بما في ذلك الأهداف والغايات المحددة زمنيا وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[١٣]،

وإذ تعيد تأكيد القرارات المتخذة في الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة[١٤]،

---

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٧) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(٨) انظر القرار ١/٦٥.

(٩) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(١٠) القرار دإ - ٢/٢٢، المرفق.

(١١) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(١٢) انظر القرار ٢/٦٥.

(١٣) انظر القرار ١/٦٠.

(١٤) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٣، الملحق رقم ٩ (E/2003/29)، الفصل الأول.

وإذ تشير إلى أن خطة جوهانسبرغ للتنفيذ قد كلفت اللجنة بالعمل كمركز تنسيق للنقاش بشأن الشراكات التي تشجع التنمية المستدامة والإسهام في الوفاء بالالتزامات الحكومية الدولية الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أن اللجنة أجرت في دورتها الثامنة عشرة تقييما متعمقا للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، ركزت فيه على مجموعة المسائل المواضيعية، وهي النقل والمواد الكيميائية وإدارة النفايات والتعدين وإطار عمل مدته عشر سنوات للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، آخذة في الاعتبار الصلات فيما بينها وتناولت القضايا الشاملة، بما في ذلك وسائل التنفيذ، وحددت أفضل الممارسات والمعوقات والعقبات التي تعترض مسار التنفيذ،

وإذ تعيد تأكيد أن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تمثل أهدافا شاملة ومتطلبات أساسية لتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تسلم بأن القضاء على الفقر أعظم تحد شامل يواجهه العالم اليوم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية، وأنه على الرغم من أن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تحقيق تنميته المستدامة وعن القضاء على الفقر فيه وأنه ليس من قبيل المغالاة تأكيد أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، فإنه يلزم اتخاذ تدابير متضافرة وملموسة على جميع الصعد لتمكين البلدان النامية من تحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة بما يتسق مع الغايات والأهداف المتفق عليها دوليا فيما يتصل بالفقر، بما فيها الغايات والأهداف الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ والنتائج ذات الصلة لمؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى وإعلان الأمم المتحدة للألفية[١٥]،

وإذ تشير إلى ضرورة أن يضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور أكبر في الإشراف على التنسيق على نطاق المنظومة وفي تحقيق التكامل المتوازن للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لسياسات وبرامج الأمم المتحدة التي تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة، وإذ تعيد تأكيد ضرورة أن تظل اللجنة الهيئة الرفيعة المستوى المسؤولة عن تحقيق التنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة وأن تعمل كمنتدى للنظر في المسائل المتصلة بتكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة،

---

(١٥) انظر القرار ٢/٥٥.

وإذ تسلم بأن الإدارة الرشيدة داخل كل بلد وعلى الصعيد الدولي ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تلاحظ مع التقدير عرض حكومة بنما أن تستضيف، في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، اجتماع اللجنة الذي يعقد بين الدورات بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة،

وإذ تلاحظ أيضا مع التقدير عرض حكومة اليابان أن تستضيف، في شباط/فبراير ٢٠١١، اجتماع اللجنة الذي يعقد بين الدورات بشأن الإدارة المستدامة للنفايات، وأن حكومتي شيلي والمغرب استضافتا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ اجتماع فريق كبار الخبراء الذي يعقد بين الدورات بشأن موضوع ''التنمية المستدامة لموارد الليثيوم في أمريكا اللاتينية: القضايا والفرص الناشئة''، والاجتماع الاستشاري الذي يعقد بين الدورات بشأن موضوع ''إدارة النفايات الصلبة في أفريقيا''، على التوالي،

وإذ تذكر بقرارها عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في البرازيل في عام ٢٠١٢[١٦]،

وإذ تعرب عن بالغ القلق لأن مستوى الموارد المتاحة في الصندوق الاستئماني للجنة لا يكفي لتمويل مشاركة مندوبين من البلدان النامية ومشاركة ممثلي المجموعات الرئيسية في اجتماعات العملية التحضيرية للمؤتمر وفي المؤتمر ذاته،

١ - **تحيط علما** بتقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عن دورتها الأولى[١٧]؛

٢ - **تحيط علما أيضا** بتقرير الأمين العام[١٨]؛

٣ - **تكرر تأكيد** أن التنمية المستدامة عنصر أساسي من عناصر الإطار الشامل لأنشطة الأمم المتحدة، وبخاصة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، والأهداف الواردة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ[٥]؛

٤ - **تهيب** بالحكومات وجميع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها واللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية ومرفق البيئة العالمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى والمجموعات الرئيسية أن تتخذ، وفقا لولاية كل منها، إجراءات لكفالة التنفيذ

---

(١٦) انظر القرار ٦٤/٢٣٦.

(١٧) A/CONF.216/PC/5.

(١٨) A/65/298.

والمتابعة الفعليين للالتزامات والبرامج والأهداف المحددة زمنيا التي أقرها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وتشجعها على تقديم تقارير عن التقدم الملموس المحرز في ذلك الصدد؛

٥ - **تدعو** إلى التنفيذ الفعال للالتزامات والبرامج والغايات المحددة زمنيا التي أقرها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وإلى إعمال الأحكام المتصلة بوسائل التنفيذ، على النحو الوارد في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛

٦ - **تكرر تأكيد** أن لجنة التنمية المستدامة هي الهيئة الرفيعة المستوى المسؤولة عن التنمية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة وأنها تعمل كمنتدى للنظر في المسائل المتصلة بتكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وتشدد على ضرورة مواصلة دعم أعمال اللجنة، آخذة في الاعتبار ولايتها الحالية والقرارات التي اتخذتها في دورتها الحادية عشرة[١٤]؛

٧ - **تشدد** على أهمية التوصل إلى نتائج تحظى بتوافق الآراء وعقد دورات عملية المنحى لإقرار السياسات؛

٨ - **تشير** إلى أن اللجنة قررت في دورتها الحادية عشرة أن تتيح الأنشطة التي يجري تنظيمها في أثناء اجتماعات اللجنة إمكانية مشاركة الممثلين من جميع المناطق على نحو متوازن وتحقيق التوازن بين الجنسين[١٩]؛

٩ - **تشجع** البلدان المانحة على دعم مشاركة ممثلين من البلدان النامية في الدورة التاسعة عشرة للجنة بعدة وسائل، منها تقديم مساهمات إلى الصندوق الاستئماني للجنة؛

١٠ - **تعيد تأكيد** هدف تعزيز تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٢] بوسائل، منها تعبئة الموارد المالية والتكنولوجية وبرامج بناء القدرات، وبخاصة لصالح البلدان النامية، وتدعو، في هذا الصدد، الحكومات المانحة والمؤسسات المالية الدولية إلى أن تقوم، جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي، بدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية للتغلب على العوائق والقيود التي حددت خلال سنة الاستعراض في مجموعة المسائل المواضيعية، وهي النقل والمواد الكيميائية وإدارة النفايات والتعدين وإطار عمل مدته عشر سنوات للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛

١١ - **تعيد أيضا تأكيد** هدف تعزيز مشاركة المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى وإشراكها الفعلي في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والتشجيع على توخي الشفافية ومشاركة عامة الجمهور في ذلك؛

١٢ - **تطلب** إلى أمانة اللجنة تنسيق مشاركة المجموعات الرئيسية المعنية في المناقشات المواضيعية في الدورة التاسعة عشرة للجنة وتنسيق تقديم التقارير عن اضطلاع

---

(١٩) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٣، الملحق رقم ٩ (E/2003/29)، الفصل الأول، الفرع ألف؛ وانظر أيضا قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٣/٦١، الفقرة ٢ (ي).

الشركات بمسؤولياتها وعن مساءلتها فيما يتعلق بمجموعة المسائل المواضيعية، وفقا لأحكام خطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛

١٣ - **تعيد تأكيد** ضرورة تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات ومساءلتها على النحو المتوخى في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛

١٤ - **تطلب** إلى أمانة اللجنة أن تتخذ ترتيبات لتيسير التمثيل المتوازن للمجموعات الرئيسية من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في دورات اللجنة، وتدعو، في هذا الصدد، البلدان المانحة إلى النظر في دعم مشاركة المجموعات الرئيسية من البلدان النامية بعدة وسائل، منها تقديم مساهمات إلى الصندوق الاستئماني للجنة؛

١٥ - **تكرر دعوتها** صناديق الأمم المتحدة وبرامجها المعنية واللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية والتجارية الدولية والإقليمية ومرفق البيئة العالمية وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والهيئات المعنية الأخرى إلى أن تشارك بنشاط وتسهم بفعالية، كل في نطاق ولايته، في أعمال اللجنة في دورتها التاسعة عشرة؛

١٦ - **تشجع** الحكومات والمنظمات على جميع المستويات والمجموعات الرئيسية على القيام بمبادرات وأنشطة تتوخى تحقيق نتائج من أجل دعم أعمال اللجنةوتعزيز وتيسير تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٣] وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، بوسائل منها المبادرات الطوعية للشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين؛

١٧ - **تشدد** على أهمية تخصيص وقت كاف في الدورة التاسعة عشرة للجنة لجميع الأنشطة المتوخاة في الجلسات التي يجري فيها إقرار السياسات، بما في ذلك إجراء مفاوضات بشأن خيارات السياسة وما يمكن اتخاذه من إجراءات، وتلاحظ، في هذا الصدد، أهمية إتاحة جميع الوثائق المطلوبة، بما فيها مشروع وثيقة التفاوض التي أعدها الرئيس، للنظر فيها قبل بداية الدورة؛

١٨ - **تعيد تأكيد** أنها قررت عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في البرازيل في عام ٢٠١٢[١٦]؛

١٩ - **تقر** التوصيات الواردة في الفصل الرابع ”مسائل تنظيمية وإجرائية: تقرير فريق الاتصال الأول المعني باستعراض العملية التحضيرية، بما فيها المسائل التنظيمية والإجرائية، بما يفضي إلى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢“، وفي المرفق الثاني لتقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر عن دورتها الأولى[١٧]؛

٢٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم كل ما يلزم من دعم للأعمال المضطلع بها في إطار العملية التحضيرية للمؤتمر وللمؤتمر ذاته، وأن يكفل التعاون المشترك بين الوكالات والمشاركة الفعالة لمنظومة الأمم المتحدة والاتساق فيما بين أنشطتها واستخدام الموارد بكفاءة لتناول جميع أهداف المؤتمر والمواضيع التي سيبحثها؛

٢١ - **تدعو** الحكومات وجميع الجهات المعنية، بما في ذلك اللجان الإقليمية ومؤسسات الأمم المتحدة وهيئاتها وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والمجموعات الرئيسية المعنية بالتنمية المستدامة إلى أن تشارك على نحو كامل وفعال على جميع الصعد وأن تقدم أفكارا ومقترحات تجسد خبراتها والدروس المستفادة، مساهمة منها في العملية التحضيرية للمؤتمر، على النحو الذي اتفقت عليه الدول الأعضاء في العملية التحضيرية؛

٢٢ - **تشجع** الحكومات على أن تشرك بنشاط جميع الأجهزة الوطنية المسؤولة عن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة في أعمالها التحضيرية الوطنية للمؤتمر وأن تنسق الإسهامات المقدمة منها؛

٢٣ - **تشجع** جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على أن يدعم، حسب الاقتضاء، الأعمال التحضيرية الوطنية التي تجريها البلدان للمؤتمر، بناء على طلب السلطات الوطنية؛

٢٤ - **تهيب** بالجهات المانحة الدولية والثنائية وبالبلدان الأخرى التي بإمكانها التبرع للصندوق الاستئماني للجنة أن تفعل ذلك، وتطلب إلى الأمين العام بذل المزيد من الجهود لاستخدام موارد الصندوق الاستئماني المحدودة بكفاءة وفعالية من أجل تعزيز المشاركة النشطة لممثلي البلدان النامية في العملية التحضيرية للمؤتمر وفي المؤتمر ذاته، وتشجع، في هذا الصدد، الأمين العام على أن يضع، عند استخدام موارد الصندوق الاستئماني، أولويات لتسديد تكاليف تذاكر الطيران بالدرجة الاقتصادية وبدل الإقامة اليومي والمصروفات النثرية في محطات السفر والوصول؛

٢٥ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين، في إطار البند المعنون ''التنمية المستدامة''، البند الفرعي المعنون ''تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة''، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم في تلك الدورة تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك عن التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

الجلسة العامة ٦٩
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠